البيان الأولي للمعهد الديمقراطي الوطني

حول انتخابات المجلس الوطني بتونس

24 أكتوبر 2011

ا- ملخص تنفيذي

تهدف انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي يوم 23 أكتوبر لتعيين هيئة تكلف بصياغة دستور للبلاد ما بعد الثورة وتشكيل حكومة جديدة. وقد أدرك المواطنون التونسيون، حالهم حال المجتمع الدولي، الأهمية الكبرى التي تحتلّها الانتخابات التونسية في ظل توافد أعداد غير مسبوقة من الناخبين أمّت مراكز الاقتراع في حضور ما يزيد عن 10.000 ملاحظ محلي ودولي.

وقد لفتت بعثة الملاحظين الدوليين التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني إلى جوّ من الإيجابية والمرح سيطر في بعض الأحيان على مراكز الاقتراع، وبين موظفي الاقتراع المدربين. وامتدّت الإيجابية على مستوى الإجراءات الملائمة وانتظام الصفوف في معظم المراكز. وبالرغم من بعض المشاكل الإدارية التي برزت - والتي تعزى إلى رغبة الناخبين غير المسجلين في ممارسة حقهم في التصويت – فإن بعثة المعهد الديمقراطي الوطني قد وصفت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي لسنة 2011 باعتبارها إنجازاً كبيراً ومعلماً هاماً

– خاصة وأن هذه الانتخابات قد نظّمت بعد فترة قصيرة على خروج البلاد من عقودٍ سادها الحكم الدكتاتوري.

وقد علّق العديد من الملاحظين على الروحية التي ميّزت الناخبين التونسيين الذين تحلّوا بالمرح وشعروا بالفخر، وسجلت لديهم الرغبة الواضحة في تفريغ المشاعر - إلى درجة أن أحد الملاحظين شبه عملية الاقتراع بدفن الماضي الدكتاتوري للبلاد وذلك بإلقاء ملايين الأصوات على قبر خيالي.

وباقتراب يوم الانتخابات تنامى حسّ الانتظار والحماسة لأول عملية انتخابية تجرى في إطار " الربيع العربي". فقد شهدت الساعات الأولى من اليوم الانتخابي نسبة إقبال مرتفعة على صناديق الاقتراع، ومع نهاية اليوم أشارت التقارير إلى أن نسبة الإقبال العامة قد بلغت 70 % على الأقل بالنسبة للناخبين المسجلين مع نسبة مشاركة فاقت 90 % في بعض المناطق. وهذه أرقام مذهلة لأي عملية انتخابية بما أنها تمثل ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة بالانتخابات التونسية السابقة والتي لم تتعدّ فيها نسبة المشاركة من 10 إلى 15 بالمائة من أصوات الناخبين المؤهلين للتصويت.

من المتوقع أن تشهد أول انتخابات ديمقراطية في تونس حضور عدد من النساء سيحظين بمقاعد داخل المجلس التأسيسي. ولو لم تكن الأرقام الرسمية قد صدرت، إلا أن المؤشرات الأولية تدلّ على أن نظام المناصفة بين الرجال والنساء في تونس، والذي يشترط أن يكون كل اسم ثانٍ على القائمة الانتخابية هو اسم امرأة، سيضمن فوز عدد كبير من النساء ينتخبن في مجلس وطني في العالم العربي– وهي نسبة توازي أو تفوق العديد من النسب السائدة في الديمقراطيات الراسخة.

كما سجّل ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً حضوراً مكثفاً لملاحظي الانتخابات المحليين وكذلك مراقبي الأحزاب في كافة أنحاء البلاد. ولاحظ أعضاء وفد المعهد الديمقراطي الوطني حضوراً الملاحظين المحليين الذين كانوا يتمتعون بالمستوى المطلوب من

التدريب والمهنية العالية في مهامهم. جدير بالذكر أنّ معظم الملاحظين المحليين في المراكز التي قاموا بزيارتها هم من النساء الشابات.

وفيما تعتبر الرغبة العارمة في المشاركة في هذه الانتخابات الحرة التي تنظم في تونس للمرة الأولى إحدى المميزات الخاصة بهذا اليوم التاريخي، فقد تمت الاستفادة إلى أقصى حد من قدرات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وقدرة مراكز الاقتراع على استيعاب الناخبين. ولكن التحديات التي أثارتها عملية تنظيم الناخبين في الصفوف قد أدّت إلى بعض المشاكل على مستوى الإدارة.

فقد أعلم الناخبون الذين فاتهم الموعد الأخير للتسجيل في 14 أوت أنه بإمكانهم التسجيل في مراكز اقتراع خاصة. وكانت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، استجابةً منها لرغبة المواطنين في الاقتراع، وسعياً منها لمنح حق التصويت لأكبر عدد ممكن من المواطنين، قد خصّصت 900 مركز لهذا الغرض في كافة أنحاء البلاد. وأخطرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المواطنين بأن بإمكانهم بعث رسائل قصيرة إلى الهيئة، يتلقون بموجبها إجابةً تعلمهم بالأماكن التي يمكنهم الإدلاء بأصواتهم فيها. ومع إشراف اليوم الانتخابي على النهاية، تردد الآلاف من الناخبين الإضافيين على مراكز الاقتراع الخاصة للإدلاء بأصواتهم، وكان معظمهم من الشباب.

جدير بالذكر أن عدداً كبيراً من مراكز الاقتراع الخاصة لم تكن مجهّزةً لاستقبال أعداد كبيرة من الناخبين، وأصيبت خدمة الرسائل القصيرة بعطلٍ في بداية اليوم، ما لبث أن جرى إصلاحه في وقتٍ لاحقٍ من اليوم. وحدّدت حالات خاصة تم فيها منع الناخبين من التصويت داخل مراكز الاقتراع الخاصة. وكان من الشائع رؤية الصفوف الطويلة في معظم مراكز الاقتراع ولكن، اتضح أنّ الناخبين قد تحلوا بالصبر أثناء الانتظار- كما أفادت بعض التقارير عن ناخبين انتظروا في الصفوف لما يزيد عن خمس ساعات أحياناً.

كما شهد الملاحظون على الصفوف الطويلة في مراكز الاقتراع العادية في الكثير من الحالات، كما تباينت أعداد الناخبين المسجلين في المراكز إلى حدّ كبير. في الحالات القصوى، اتسع أحد مكاتب اقتراع لاستقبال 900 ناخب، في حين خصّص لمكتب آخر في داخل مركز الاقتراع نفسه لـ 100 ناخب فقط. كما اختلفت أوقات الانتظار في الصفوف وتمدّدت فترة الانتخاب لساعتين أو أكثر بعد غلق الأبواب في الكثير من الحالات، وذلك لتمكين الناخبين الذين انتظروا لغاية السابعة مساءً من الإدلاء بأصواتهم.

وفي حين ينبغي التحقيق في كل شكوى رفعت بشأن إدارة الانتخابات وإمكانية عدم السماح للناخبين غير المسجلين بالاقتراع، تمثل أحد الجوانب الأخرى للانتخابات التونسية في الثقة التي عبّر عنها قادة الأحزاب السياسية حيال العمل الذي قامت به الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. ففي وقتٍ توقعت فيه الأحزاب حدوث بعض المشاكل الإدارية، إلا أنها انطلقت من إيمانها بأنّ الجهود النزيهة ستبذل حتماً للبت في الشكاوى.

تترافق نسبة الإقبال المرتفعة والأهمية البالغة التي تتميز بها الانتخابات عادةً، بنسبة عالية من التوقعات. وستتحوّل الأنظار الآن إلى عملية تشكيل الحكومة الجديدة وصياغة الدستور للبلاد. وإذا أردنا للتقدم الكبير الحاصل في تونس على طريق اعتناق الديمقراطية أن يستمرّ، يتعين على قادة الأحزاب السياسية في البلاد الاستجابة للطموحات والتطلعات التي عبر عنها الناخبون يوم الاقتراع وإلا فإنها ستكون على موعدٍ مع خيبة الأمل والإحباط. لتحقيق الديمقراطية، لا بد من حكومة فعالة تتمتع بالشفافية وتحترم التعددية وتتسم بالتسامح وإذا قبل قادة الأحزاب السياسية بهذه الشروط فستمثل الانتخابات التاريخية في تونس قاطرة تدفع بالبلاد قدماً وتحقّق التغيير على مستوى البلاد، وفي كافة أنحاء العالم العربي أيضاً.

II-المعلومات العامة:

يصدر هذا البيان الأولي عن بعثة الملاحظين الدوليين التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني التي كلفت بملاحظة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس يوم 23 أكتوبر. وتعد عملية الاقتراع هذه الأولى من نوعها في مرحلة ما بعد الثورة التي قادها الموطنون التونسيون والتي أدت إلى إسقاط نظام زين العابدين بن علي يوم 14 جانفي 2011 فتؤسس بذلك لصياغة أول دستور جديد للبلاد في مرحلة ما بعد الثورة.

نشر المعهد 49 ملاحظاً معتمداً وفدوا من 15 دولةً، توزعوا في مختلف المناطق التونسية خلال اليوم الانتخابي. تمثل الهدف من البعثة في الملاحظة غير المنحازة لجوانب العملية الانتخابية كافة – بما في ذلك الحملة الانتخابية، والتصويت، واحتساب الأصوات خلال اليوم الانتخابي، بالإضافة إلى فترة ما بعد الانتخابات، ولإبراز اهتمام المجتمع الدولي في نمو الديمقراطية السياسية في تونس.

شارك في قيادة الوفد كل من أليخاندرو توليدو، الرئيس السابق لدولة البيرو؛ وخورخي فرناندو كيروغا، الرئيس السابق لبوليفيا؛ وجاين هارمان، رئيسة مركز وودرو ويلسون الدولي والعضو السابقة في الكونغرس الأميركي، من كاليفورنيا؛ ومروان المعشر، نائب رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ووزير الخارجية الأسبق في الأردن؛ وآنا غوميز، عضو في البرلمان الأوروبي من البرتغال؛ وليسلي كامبل، المدير الإقليمي لبرامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الديمقراطي الوطني.

المعهد الوطني الديمقراطي هو منظمة تعمل لغايات غير ربحية ولا تنتمي لأي حزب سياسي وهدفها الأساسي هو دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في كافة أنحاء العالم وذلك بتشجيع المواطنين على المشاركة في المسار الانتخابي والحث على مزيد من الانفتاح والمساءلة على مستوى الحكومة. كما سعى المعهد الوطني الديمقراطي إلى دعم النشطاء السياسيين الذين

يناضلون من أجل إرساء الديمقراطية بتونس منذ سنة 2000. ومع انطلاق مسار الانتقال الديمقراطي بتونس منذ شهر جانفي 2011، قام المعهد بفتح مكتب له في تونس بهدف تقديم المساعدة لمختلف الأحزاب السياسية بتونس وإضفاء مزيد من الشفافية على المنظومة الانتخابية وتشجيع المجموعات الناشئة للمجتمع المدني على المشاركة الفعلية والفاعلة في الحياة السياسية والمدنية، وذلك لأول مرة في تاريخ البلاد التونسية.

وقبل انطلاق عملية الانتخابات، التقى الوفد بعدد من المسؤولين الكبار في الحكومة والهيئات الانتخابية وكذلك بمثلي الأحزاب السياسية والمرشحين وملاحظي الانتخابات من المواطنين وقادة جمعيات المجتمع المدني وممثلين عن مختلف وسائل الإعلام التقليدية منها والجديدة. ويوم الانتخابات، قامت البعثة بزيارة أكثر من 128 مركز اقتراع – شملت 25 مركز اقتراع خاص للناخبين غير المسجلين- في أكثر من 14 دائرة انتخابية داخل 12 ولاية. وقد قام المعهد الديمقراطي الوطني بأنشطته طبقاً لما تنص عليه القوانين التونسية وكذلك إعلان المبادئ الخاص بملاحظة الانتخابات الدولية، والذي صادقت عليه 36 منظمة حكومة وغير حكومية وذلك بعد إعلانه من قبل منظمة الأمم المتحدة سنة 2005.

يقر الوفد بأنه لم تمر سوى فترة قصيرة بعد فترة الانتخابات وأن عملية الفرز ما زالت متواصلة، وأنه لم يتم الإعلان عن النتائج رسميًا إلى حد الآن.

كما أن الشكاوى والطعون التي يمكن تقديمها يجب أن تجد طريقها إلى الحل بما يتوافق مع حكم القانون. وبالتالي، تجدر الإشارة إلى أن البعثة لا تنوي أبدًا القيام بعملية تقييم شاملة ونهائية للمسار الانتخابي في الوقت الراهن. بل ما يجب التأكيد عليه في ذات السياق هو أن الشعب التونسي، بصفته ممثلًا وحيداً لجميع الفئات، مواطنين كانوا أم ناخبين، هو الذي يجدر به أن يحدد مدى مصداقية هذه الانتخابات ودرجة أهميتها على درب تحقيق الديمقراطية في البلاد. كما سوف يتم تقديم بيانات أخرى بعد تاريخ الانتخابات ليوم 23 أكتوبر وذلك في تقرير نهائي سيتم إعداده بعد انتهاء كافة المراحل الخاصة بالعملية الانتخابية.

تيسّرت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لملاحظة الانتخابات في تونس بفضل المنحة التي قدّمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وبرامج المعهد الديمقراطي الوطني في تونس تنتفع بالدعم كذلك من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية و سفارة الولايات المتحدة بتونس .

وتتولى البعثة تقديم الملخص الأتي حول مجمل الملاحظات والتوصيات التي خلصت إليها.

III- السياق الانتخابي:

يوم 14 جانفي 2011، مكّنت الانتفاضة التي قادها المواطنون التونسيون من الإطاحة بالنظام الجائر للرئيس الأسبق زين العابدين بن علي وذلك في استعراض غير مسبوق للإرادة الشعبية التي عمت جميع مناطق البلاد. وخلال الأشهر القليلة التي تلت إسقاط النظام من قبل هذه الانتفاضة التي لم تعتمد هيكلاً محدداً، برزت الحاجة إلى التعامل مع وضع انتقالي، سياسي لم يكن باليسير أبداً. ثم ظهرت حينئذ مجموعة من هيئات الحكومة الانتقالية لتتخذ جملة من القرارات السياسية المصيرية إزاء المنظومة الانتقالية المطلوبة بهدف التوصل إلى إرساء إطار انتخابي سليم مع التأكيد المتواصل على دمج التونسيين الذين تم إقصاؤهم من الحياة السياسية لعقود طويلة. وبالتالي تم تعيين هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي تكون مهمتها الرئيسية صياغة الإطار القانوني خلال الفترة الانتقالية، وذلك قبل أن يتم توسيعها، من لجنة خبراء فنية، إلى هيئة سياسية موسعة تضم مجموعةً من النشطاء الحقوقيين وممثلين عن أبرز الأحزاب السياسية في البلاد.

صادقت الحكومة على قانون يحدد الخطوط العريضة للنظام الانتخابي الجديد والذي يرتكز، إلى حد كبير، على الحدود الإدارية الموجودة والخاصة بالولايات الأربع والعشرين التي تشملها البلاد ويؤكد فعلاً على أن المجلس التأسيسي المنتخب يضمن مصالح البلاد. كما أن الناخبين في الدوائر الانتخابية – 27 داخل البلاد التونسية إضافة إلى ست دوائر أخرى خصصت للتونسيين المقيمين بكافة البلدان الأخرى خارج تراب الوطن – سيقومون بانتخاب ممثلين في المجلس التأسيسي المتكون من 218 مقعد وذلك استناداً إلى نظام قائمة مغلقة على

أساس التمثيلية النسبية. ويعني هذا أنه يمكن للناخبين أن يصوتوا لصالح حزبهم المفضل، في حين تسند المقاعد على أساس نسبة الأصوات التي أحرزت عليها كل قائمة انتخابية. وقد أفرزت النقاشات الحادة التي جرت حول الصيغة الأولى للقانون الانتخابي قرارين اثنين: الأول يمنع قادة ومنخرطي التجمع الدستوري الأسبق من الانتخابات والثاني يدعو إلى اعتماد المناصفة بين الرجال والنساء وإعطاء الدفع لشرط المناصفة أثناء تحديد رؤساء القوائم الانتخابية بين الرجال والنساء.

وفي شهر أفريل قامت الهيئة بتنصيب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مكونة بذلك أول هيئة انتخابية استشارية مستقلة للإشراف على عملية الانتخابات. كما وافقت الهيئة على قانونٍ انتخابي يؤكد على ضرورة دمج جميع مصالح البلاد المتعددة داخل جدول أعمال المجلس التأسيسي المنتخب، وذلك باتخاذ قرار بتنظيم الانتخابات التي كان من المقرّر إجراؤها يوم 24 جويلية. تمثل عملية إرساء هيئة مستقلة لملاحظة الانتخابات معلماً هاماً على طريق الديمقراطية. بالنسبة لبلد اتسمت عملية الانتخابات السابقة لديه – والتي كانت تفتقر لأبسط قواعد المنافسة والمصداقية – بتنظيم وملاحظة حصرية من قبل وزارة الداخلية. وبعد أسابيع فقط من بعثها، برز إلى العيان بأن عملية تنظيم أول انتخابات ديمقراطية بالبلاد التونسية لن تكون باليسيرة وتمثل العديد من التحديات التي يستوجب رفعها. وبفضل الهيئة المركزية التي تمثلها في تونس العاصمة والهيئات الفرعية التي تمثلها داخل البلاد، تتولى الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات وضع الإطار القانوني للانتخابات وكذلك تشكيل وفحص القوائم الانتخابية، وكذلك على تعيين وتنصيب أعضاء الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات في كافة أنحاء البلاد، وكذلك تسجيل الأحزاب السياسية والموافقة على قوائم المرشحين؛ وتدريب عدداً إجمالياً يقدّر بأربعين ألف موظف في مكاتب الاقتراع، من جملة المهام الأخرى المنوطة بعهدتها.

ومع انطلاق الاستعدادات للانتخابات، بدأ نقاش سياسي ساخن حول ما إذا يتعين تأجيل الانتخابات الخاصة بالمجلس التأسيسي إلى تاريخ بعد 24 جويلية، أم لا. وقد ساند المشرفون على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وبعض الأحزاب التأجيل لأسباب تقنية ونظرا لقلة وعي

الناخبين بالعملية. وعارضت في البداية بعض الأحزاب التأجيل معربة في نفس الوقت عن قلقها من وجود نوايا سياسية خفية وراء هذا القرار. غير أن هذه الأحزاب قبلت في نهاية الأمر بقرار التأجيل معترفة في نفس الوقت بوجود تحديات فنية قد يكون من المستحيل تجاوزها وتنظيم الانتخابات في شهر جويلية. وتم الاتفاق في النهاية على إجراء الانتخابات يوم 23 أكتوبر. كما قبل الشعب عموما بمبدإ هذا التاريخ بالرغم من طبيعة النقاش الحاد الذي طغى على أجواء الحوار بين مختلف الحلقات السياسية.

ويتمثل الاختبار الحقيقي الأول الذي خضعت له الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات في عملية التسجيل التلقائي للناخبين، وهو مسار كان الهدف الرئيسي من ورائه تشكيل قائمة ناخبين جديدة. وبحلول أجل 14 أوت، قام 3.8 مليون ناخب أو 55 % فقط بتسجيل أسمائهم مما اضطر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتغيير المسار واعتماد التسجيل غير التلقائي الذي يُمَكّن كل التونسيين الحاملين لبطاقة تعريف وطنية، والذين تم تسجيلهم في قاعدة البيانات الوطنية التي كانت قد أصدرتها وزارة الداخلية، من التسجيل التلقائي.

غير أن المراحل التي تلت العملية الانتخابية لم تعرف مشاكل تذكر في حين برزت أكبر هذه المشاكل بعد انطلاق عملية الاقتراع. فخلال عميلة تسجيل الناخبين، قدّم أكثر من نصف الأحزاب المسجلة بقليل قائمات اعتمدتها هيئة الانتخابات. وتجدر الإشارة إلى أن 5 أحزابا فقط توصلت إلى إيداع قائمات في جميع الدوائر الانتخابية كما لوحظ أن العديد من الأحزاب السياسية قامت بخرق قانون السياسي الذي وضعته الهيئة خلال الفترة السابقة للحملة دون أن ترد السلطات المعنية بذلك عن هذا الخرق. وبافتتاح الحملة يوم 2 أكتوبر بدأت بعض الأحزاب تشتكي من قلة الموارد المالية لتمويل الحملة وأن قوانين الإشهار والإعلام قيدت إمكانية قيامها بحملات ملائمة، في حين عبرت بعض الأحزاب الأخرى عن استيائها من قيام أحزب كبرى بمحاولات لشراء الأصوات وارتكاب بخروقات أخرى.

وبعد أشهر قليلة فقط من الإطاحة ببن علي، تغير المشهد السياسي في تونس من دولة تتسم بحكم الحزب الواحد إلى أخرى يوجد فيها 116 حزبا سياسيا قانونيا. وأثناء انتخابات 23 أكتوبر سيتنافس 11618 مرشح في 1517 قائمة (بما في ذلك 828 قائمة حزبية و 655 مستقلة و 34 تابعة للائتلافات) وذلك للفوز بمقاعد داخل المجلس التأسيسي. وباعتبار استثناءات قليلة، تأسست معظم الأحزاب بعد الثورة كما يمثل المرشحون المستقلون 40 % تقريبا من القوائم المرشحة ويمثلون مجموعة واسعة ومتنوعة من المجموعات الديمغرافية والتوجهات الفكرية مانحين بذلك خيارات أوفر للناخبين الذين شوَّشهم العدد الهائل للأحزاب التي ظهرت على الساحة السياسية منذ الثورة.

وبتوسع المشهد السياسي في البلاد بدأت الأحزاب والشخصيات المستقلة في اتخاذ مواقف معينة داخل الهيئة العليا وفي المجتمع عموما حول العديد من المواضيع التي هي محل جدل حول دور الدين في السياسة ومدى تقيد القادة بالقطع مع النظام السابق. واستغلت جميع الأحزاب هذه الأفكار لإعطاء مزيد من الدفع لحملاتها الانتخابية وذلك بالرغم من أنه خلال الأسبوع السابق للانتخابات بدأت الأحزاب الكبرى في البحث في المستقبل السياسي للبلاد واتخاذ قرارات حول أهم الترتيبات الحكومية أثناء فترة حكم المجلس التأسيسي. كما أوضح المرشح الأوفر حظا في هذه الانتخابات، حركة النهضة، بأنه يتوقع الحصول على نتائج هامة خلال الانتخابات وأنه ينتظر كذلك أن تظهر حكومة ائتلافية داخل المجلس التأسيسي وذلك على ضوء ما تفرزه الانتخابات، مع بقاء أحزاب غير متكتلة ضمن الأقلية أو المعارضة.

ومن جهة أخرى، يتفق عدد من الأحزاب العلمانية على رؤية متبادلة حول حكومة وحدة وطنية تتولى أخذ القرارات بالإجماع. كما يمكن أن ينشغل المجلس التأسيسي بمشاكل تكوين الحكومة خلال الفترة القادمة مما قد يترك مصير الحكومة الانتقالية الحالية غير واضح.

وتماما مثل الأحزاب السياسية، فإن مؤسسات المجتمع المدني العديدة تهتم بتحديد مهمتها وتدعيم صفوفها وبناء قدراتها الأساسية في خضم الثقافة السياسية ليس لها تجربة كبيرة مع

المجموعات غير الحزبية. وبمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني، قامت شبكة أوفياء المتمثلة في ائتلاف وطني تقوده ثلاثة مؤسسات من المجتمع المدني – **iWatch**، شباب بلا حدود ومركز المواطنة والديمقراطية CESIDE- بنشر أكثر من 2000 ملاحظ للانتخابات والإشراف على عملية الاقتراع يوم 23 أكتوبر وذلك إلى جانب بعض مجموعات الملاحظين الأخرى مثل مرصد شاهد وجمعية مكافحة الفساد. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجمعيات تقوم بهذا العمل لأول مرة على مستوى المواطنين بتمكينهم من الإشراف على المسار السياسي بتونس. كما يُذكر أن بعض أعضاء شبكة أوفياء، الذين تجندوا لمراقبة عملية تسجيل الناخبين، بالإضافة إلى كافة الشبكة، أطلقوا مبادرة برنامج تدريبي على مستوى البلاد وذلك قبل انتشارهم في مراكز الانتخاب.

IV- الملاحظات:

فترة ما قبل الانتخابات والحملة الانتخابية

مع التوصل إلى إحراز بعض التقدم بخصوص المسائل الانتخابية الإدارية أثناء فترة ما قبل الانتخابات والحملة، بدأ المتنافسون السياسيون من جميع الجهات يعبرون عموما على ثقتهم في قدرة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تنظيم انتخابات شاملة وذات مصداقية. كما شرعت الأحزاب السياسية والمستقلون في التركيز على تقاسم رؤيتهم الأولى حول طريقة عمل النظام السياسي الذي سيتم تنصيبه بعد الانتخابات، بما في ذلك انتخاب رئيس انتقالي وتعيين حكومة انتقالية وكذلك إمكانية تكون تحالفات و / أو حكومة وحدة وطنية داخل المجلس التأسيسي.

تسجيل الناخبين:

تفاعلت الهيئة العليا للانتخابات مع النسبة المتدنية المرتقبة للإقبال على الانتخابات بواسطة التسجيل التلقائي وذلك بتمكين المواطنين غير المسجلين من المشاركة في الانتخابات وذلك بمجرد الاستظهار ببطاقة التعريف.

ومكَّن هذا القرار من حل بعض المشاكل التي قد تمنع عددا كبيرا من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، إلا أنه سبب بعض المشاكل اللوجستية والتنظيمية سواء للهيئة أو الناخبين. وبذلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات جهودا كبيرة للتأكد من أن الناخبين غير المسجلين سيتمكنون فعلا من الإدلاء بأصواتهم في مراكز اقتراع خاصة متواجدة على مستوى المعتمدية مع التذكير بأن الدائرة الإدارية تناسب تقريبا المدينة وضواحيها. كما يمكن للناخبين غير المسجلين اختيار مكتب اقتراع إلى غاية 10 أكتوبر. وبالنسبة للذين لم يقوموا بذلك فقد طُلب منهم بعث رسائل قصيرة إلى رقم خدمة معين مع التذكير برقم بطاقة التعريف الخاصة بهم للتعرف على المركز الخاص الذي يمكنهم الإدلاء بأصواتهم فيه. ويبقى الأمر مفتوحا إلى غاية يوم الانتخابات للتأكد ما إذا كانت الإجراءات التي تخول للناخبين غير المسجلين الإدلاء بأصواتهم ستُمكن من التخفيف من الضغط المنتظر بسبب نسبة الإقبال الكبيرة المُتَوقعة وقلة خبرة موظفي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

الحملات الحزبية: في محاولة منها لمنح نفس الفرص أمام المتنافسين في الانتخابات، فرضت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قوانين صارمة للحملات الانتخابية على الأحزاب السياسية الشيء الذي أعاد نوعا من التوازن على مستوى المشهد السياسي الذي يتمتع فيه عدد صغير من الأحزاب من موارد مالية أوفر من الآخرين.

تمنع هذه القوانين انطلاقا من 2 أكتوبر، المتنافسين من وضع ملصقات حملاتهم خارج المناطق المخصصة للقوائم الانتخابية ومنعت الإشهار السياسي لفائدة الحملة مع منح ثلاثة دقائق فقط لكل مُرشح لتقديم برنامجه على التلفزيون. وأدت هذه القرارات إلى وضع قيود كبيرة على مدة الحملة وتسببت في الكثير من التذبذب لدى المواطنين الذين لا يعرفون أصلا الأحزاب والمتشككين في دورها في المرحلة الانتقالية وأدت إلى تقليل فرص المواطنين في التمييز بين العدد الكبير من الخيارات المتاحة يوم الاقتراع. كما لم يتمكن بعض المرشحين من تعليق قوائمهم في المناطق المخصصة لذلك مع تعرض بعض القائمات في كافة أنحاء البلاد إلى التمزيق أو التشويه.

الإجراءات المتخذة يوم الانتخاب: لم تفصح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن البرتوكولات الخاصة بالانتخابات إلى غاية يوم 10 أكتوبر الشيء الذي تسبب في شيء من الضبابية في الفترة السابقة للانتخابات. وقد تسبب هذا التأخير الذي رافقه نشر متأخر للقوائم النهائية لمراكز ومكاتب الاقتراع يوم 16 أكتوبر في جملة من العراقيل على مستوى الدورات التدريبية لفائدة موظفي مراكز الاقتراع وبالنسبة لمنح حيز زمني كاف أمام ملاحظي الانتخابات المحليين والدوليين للاستعداد.

تثقيف الناخبين: لم يسبق لعدد كبير من التونسيين القيام بعملية التصويت. وحتى بالنسبة للمواطنين التونسيين الذين سبق لهم أن انتخبوا تحت نظام بن علي فقد خضعوا لإجراءات انتخابية مختلفة جدا عن تلك التي تم اعتمادها بالنسبة لانتخابات 23 أكتوبر. وبالرغم من المجهودات الكبيرة التي قامت بها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتوعية المواطنين، مثل استعمال وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الحديثة، لم يحصل المواطنون في كافة أنحاء البلاد على معلومات واضحة ومحيَّنة فيما يتعلق بالقرارات المُعتَمدة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الشيء الذي أثر كثيرا على المسار الانتخابي. وفي ذات السياق، حصل الناخبون غير المسجلين على معلومات متضاربة وغامضة حول قدرتهم على المشاركة في الانتخابات خاصة فيما يتعلق بالمركز الذي يمكنهم الإدلاء بأصواتهم فيه. وتشير كل المعلومات هنا إلى أن عددا كبيرا من المواطنين التونسيين لم يستوعبوا الإجراءات الجديدة الخاصة بالانتخابات مثل وضع علامة في مربعات التصويت وكذلك استعمال تقنية الحبر الذي لا يُمحى.

يوم الانتخابات:

نسبة الإقبال والمشاركة: على ضوء المؤشرات الأولى فاقت نسبة الإقبال كل التطلعات لتصل إلى نسب مدهشة في بعض الدوائر وذلك حسب تقارير مراقبي المعهد الوطني الديمقراطي. وتُعَبر نسب المشاركة المرتفعة - بما في ذلك مشاركة النساء وبدرجة أقل الشباب – بشكل

واضح عن الرغبة القوية لدى المواطنين للمشاركة في الانتقال بتونس إلى مرحلة سياسية جديدة. وبالرغم من بعض المشاكل التي اعترضتهم، فقد شارك الناخبون غير المسجلون في العملية الانتخابية بأعداد مرتفعة نسبيا. كما لوحظ أن صفوف الانتظار للناخبين كانت طويلة ومزدحمة ولكن منظمة، في حين بدت على بعض الناخبين التأثر الشديد الذي وصل إلى حد البكاء من شدة الفرحة. لاحظت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قامت، قبل ويوم الانتخابات، بمجهودات كبيرة لمنح المواطنين التونسيين فرصة الإدلاء بأصواتهم. ولكن هذا لم يمنع وجود بعض النقائص الناتجة عن إنهاك المنظومة إلى أقصى حدود وليس عن تقصير من المسؤولين .

مشاركة الناخبين غير المسجلين: لتأمين نسبة مرتفعة من الإقبال على الانتخابات قدمت الهيئة العديد من التسهيلات للتونسيين غير المسجلين. وقد شعر عدد كبير من الناخبين غير المسجلين بالإحباط أحيانا بسبب الإجراءات التي كان عليهم اتباعها. كما أن العديد من الناخبين غير المسجلين انتظروا إلى غاية يوم الانتخابات لبعث إرسالية قصيرة إلى رقم الخدمة الذي وضعته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على ذمة الناخبين لتحديد مركز الاقتراع الخاص بهم. غير أن الشبكة تعطلت في الصباح بسبب الضغط الكبير على الخدمة جراء الكم الهائل من الرسائل. ولكن المسؤولين عن الشبكة توصلوا إلى إصلاحها بعد الظهر. وتلقى بعض الناخبين الإرساليات القصيرة التي تعلمهم بأن مراكز الاقتراع التي تم تسجيلهم بها تقع في دوائر بعيدة أو حتى مناطق أخرى من البلاد. ورفض المسؤولون عن مراكز الاقتراع العادية في بعض الأحيان تمكين بعض الناخبين غير المسجلين من الانتخاب من دون تقديم معلومات إضافية لهم. كما كانت بعض مراكز الاقتراع الخاصة بالناخبين غير المسجلين أكثر ازدحاما مقارنة بالمراكز العادية، وذلك بسبب سوء الفهم المسؤولين للإجراءات خاصة في الجنوب. ولاحظ المراقبون أن بعض الناخبين انتظروا لمدة معينة داخل هذه المراكز الخاصة قبل أن ييأسوا ويغادروا.

التأكد من هوية الناخبين: إن استعمال سجلين اثنين للناخبين – واحد مخصص لقائمات المنتخبين المسجلين تلقائيا وثاني مخصص لقاعدة بيانات بطاقات التعريف الوطنية بالنسبة للناخبين غير المسجلين تلقائيا– سبب بعض الالتباس وأدى أحيانا إلى عدم تمكين بعض الناخبين من التصويت. كما لم يتم إدماج الناخبين الذين حصلوا على بطاقة تعريف وطنية خلال السبعة أشهر الأخيرة والناخبين الذين بلغوا سن 18 خلال نفس الفترة في قائمات التسجيل غير التلقائي وفي بعض الحالات انسحب هذا الوضع على الشبان جددوا بطاقة تعريفهم التي سحبتها الشرطة خلال الثورة. كما لاحظ المراقبون أن عملية التثبت في هوية الناخبين هي التي تمثل أكبر عائق أمام التقدم السريع لعميلة الانتخاب.

إدارة مراكز الانتخابات: نجح موظفو مراكز الاقتراع والهيئة العليا المستقلة للانتخابات في إدارة الإجراءات الانتخابية في كافة أنحاء البلاد بصفة صحيحة ومنظمة وشفافة عموما. كما أن أغلب موظفي مراكز الاقتراع بدوا واثقين من أنفسهم وعلى درجة عالية من المهنية ورحبوا بحضور المراقبين. غير أن نسبة الإقبال غير المرتقبة شكلت في العديد من الحالات تحديات كبيرة أمام موظفي مكاتب الاقتراع الذين لم ينجحوا دائما في التأقلم مع الأوضاع الجديدة. ومثّل تنظيم الناخبين بصفة ناجعة داخل الصفوف وأمام مراكز الاقتراع جانبا خاصا من هذه الصعوبات وذلك بسبب التوزيع غير العادل للناخبين على كل مركز اقتراع.

شكل ورقة الاقتراع: تسبب شكل ورقة الاقتراع في بعض اللبس لدى الناخبين ويعود ذلك أساسا إلى العدد الكبير من القائمات والصعوبات في التمييز بينها. لقد تعود الناخبون على مشاهدة رموز قائمات المرشحين بالألوان على شاشة التليفزيون وعلى المعلقات وبالتالي فإن استعمال اللون الأسود والأبيض على ورقة الاقتراع سبب لهم الكثير من الارتباك. وفي بعض الحالات لم يتمكن الناخبون الذين لا يعرفون اللغة العربية من اختيار القائمة الملائمة. كما لاحظنا أن عدد ورقات الاقتراع المُتلفة كان ضعيفا وبالتالي تمكن الناخبون من التعامل مع الانتخابات بشكل سليم.

الملاحظون المحليون: انتشر الملاحظون التونسيون الذين ليس لهم انتماءات حزبية والمنتمين لمؤسسات المجتمع المدني في كافة أنحاء البلاد بأعداد كبيرة. وقد التقى أعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني ملاحظاً وطنياً على الأقل في كل مكتب اقتراع. كما لوحظ أن عدد النساء من بين المراقبين الوطنيين كان مرتفعا.

ممثلو الأحزاب: نجحت الأحزاب السياسية في نشر ممثليها داخل معظم مراكز الاقتراع التي قام الوفد بزيارتها، مع تواجد مكثف لأحد الأحزاب القوية. كما لاحظ أعضاء الوفد مستويات متفاوتة جدا من حيث الاستعداد والانضباط لدى مراقبي الانتخابات.

عملية الفرز: تميزت عميلة فرز الأصوات بنسق بطيء جدا لأن موظفي مراكز الاقتراع أبدَوا التزاما كبيرا بالدقة. كما أن غياب جداول النتائج المطبوعة مسبقا أجبر موظفي مراكز الاقتراع، فيما بعد، على تصميم جداول يدوية لكل الأحزاب المشاركة الشيء الذي عطّل بشكل واضح عملية الفرز. كما يمكن أن يتسبب هذا في إمكانية وقوع نسبة خطأ كبيرة من قبل الموظفين سواء كان ذلك خلال عملية الفرز نفسها أو خلال تجميع النتائج على المستوى الوطني وذلك نظرا لإسناد رقم مختلف لكل قائمة مرشحين على أساس الدائرة التي تنتمي إليها.

الناخبون الأميون: تمنع القوانين الانتخابية بصفة واضحة الناخبين الأميين من الحصول على المساعدة أثناء قيامهم بالاقتراع وذلك بتعلة قدرة هؤلاء الناخبين من تحديد رمز المرشح الذي يريدون اختياره على القائمة. وقد تم احترام هذه القاعدة عموما. ولأن بعض هؤلاء الناخبين لم يتوصلوا إلى التعرف على الرموز فإن بعضهم حاول الاستعانة ببطاقات تَحمل رمز المرشح الذي يودون انتخابه لتسهيل عميلة تحديده على ورقة الاقتراع أو صرحوا بأنهم قاموا باختيار عشوائي بسبب قلة فهمهم للعملية.

دخول المعاقين إلى مراكز الاقتراع: بالرغم من أن الوصول للعديد من مراكز الاقتراع لم يكن سهلا بالنسبة للمعاقين إلا أن الإجراءات الانتخابية اتسمت بتسهيلات خاصة لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية الشيء الذي تم احترامه في كل الحالات. وقد بدا هذا جليا خاصة من خلال الجهود الاستثنائية التي بذلها موظفو مراكز الاقتراع. وقد تم منح الأولوية للناخبين المسنين في مقدمة الصفوف ولكن بدون أن يحضوا بمساعدة داخل مكتب الاقتراع وذلك طبقا للإجراءات المفروضة.

V- التوصيـــــــات:

على ضوء هذه الملاحظات المرصودة قبل يوم الانتخابات وخلاله، تقترح بعثة المعهد الديمقراطي الوطني، بكل تقدير، أن تأخذ الحكومة التونسية الملاحظات التالية بعين الاعتبار

- إنشاء هيئة انتخابات مستقلة ودائمة للاستفادة من التجارب الناجحة لهذه الانتخابات. وبما أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات سيتم حلها مباشرة بعد انتهاء هذه الانتخابات فإننا ننصح بإنشاء هيئة تتمتع بصلاحيات دائمة لأنه يمكن لمثل هذه الهيئة أن تساهم بشكل كبير في تطوير المنظومة الانتخابية على مستوى كافة المنطقة وأن تستفيد من أفضل الممارسات لتتبادلها مع شركائها في البلدان المجاورة وخاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقالية.
- توسيع قائمة الناخبين الحالية- والتي تشمل قائمات الناخبين المسجلين تلقائيا – لتشمل المواطنين غير مسجلين تلقائيا والذين قاموا بالإدلاء بأصواتهم في مراكز اقتراع خاصة يوم الانتخابات وذلك بالإضافة إلى الناخبين المقيمين بالخارج. ستساعد هذه الخطوة الحكومة على التخفيض من الاعتماد على قاعدة بيانات بطاقات التعريف غير المُحيَّنة وغير الصالحة وستكون قطعا أكثر نجاعة من إنشاء قوائم تسجيل انتخابية جديدة بالنسبة للانتخابات القادمة.

- مراجعة القانون الانتخابي الحالي كما تم تبنيه من قبل الهيئة العليا خلال شهر أفريل 2011 مع التأكيد على اعتماد جملة من الإجراءات للتعامل مع القوانين والإجراءات التي تسببت في قلة نجاعة بعض جوانب هذه الانتخابات. كما سوف تضمن عملية مراجعة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للقانون الانتخابي الحالي استيعاب الإجراءات السليمة المعتمدة من قبل الهيئة بالنسبة لانتخابات 23 أكتوبر خارج الإطار القانوني، وتطويرها رسميا كما يجب.

VI- وفد بعثة المراقبة الدولية.

يجب أن تأخذ أي عملية تقييم دقيقة وشاملة في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة بالمسار الانتخابي حيث أنه لا يمكن تقييم أي عملية انتخابية بمعزل عن المحيط الذي تجري فيه.

ومن ضمن العوامل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار هناك: الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك القوانين الانتخابية وما شابهها، وقدرة المواطن على البحث عن معلومات كافية ودقيقة والحصول عليها لتساعده على اتخاذ خياراته السياسية، وقدرة المتنافسين السياسيين على تنظيم صفوفهم والوصول إلى المواطن بهدف كسب دعمه، وتصرفات وسائل الإعلام أثناء قيامها بعملية تغطية كافة الأحزاب والمرشحين والأحداث، وحرية المواطنين والمتنافسين السياسيين في المشاركة في المسار السياسي والانتخابي بدون خوف من التهديد أو من التعرض إلى التعنيف أو الإهانة بسبب خياراتهم السياسية، وعملية تسجيل الناخبين ونزاهة السجل النهائي للناخبين، والحق في الترشح للانتخابات، والقيام بعملية التصويت وفرز الأصوات واحتسابها وتسليم النتائج والإعلان عنها، والتعامل مع الشكاوي المتعلقة بعملية الانتخاب، وتنصيب المرشحين الفائزين في مقاعدهم.

كما تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك من مسار انتخابي مثالي و كل المسارات السياسية والانتخابية عرضة للصعوبات.

عرفت البعثة الدولية لملاحظي الانتخابات الدوليين قبولا واسعا لدى البلدان في كافة أنحاء العالم بحيث أصبحت تلعب اليوم دورا هاما في إعلام المواطنين وكذلك المجتمع الدولي بطبيعة المسار الانتخابي لكل بلد.

وإذا تمت عملية الملاحظة الدولية للانتخابات في ظروف ملائمة وطبقا لما تقتضيه القوانين والتشريعات الوطنية بهدف تأمين عملية تقييم شفافة ونزيهة، فإن مهمة البعثة الدولية لملاحظة الانتخابات تسعى إلى إعطاء مزيد من الدفع لنزاهة وشفافية المسارات الانتخابية من خلال تشجيع أفضل الممارسات الانتخابية ومنع سوء التصرف، بالإضافة إلى التفطن إلى المشاكل والانتهاكات التي قد تحدث و هو ما يُمَكّن فعلا من تدارك وإصلاح أي خلل من شأنه أن يطرأ.

ترحب كافة البلدان بالبعثات الدولية لمراقبة الانتخابات في أي مرحلة من مراحل التقدم الديمقراطي. وتأتي تجربة المعهد الديمقراطي الوطني خلال الانتخابات التونسية لتبني على تاريخ طويل وتجربة عريقة تواصلت على مدى أكثر من 25 سنة قام فيها أعضاء المعهد بمراقبة أكثر من 200 عملية انتخاب تمت في جميع بلدان العالم ومنها المغرب والأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة واليمن.

ويدير المعهد الديمقراطي عملية مراقبة الانتخابات طبقا للشروط التي تضمنها إعلان المبادئ الخاص بالمراقبة الدولية للانتخابات والذي تمت المصادقة عليه من قبل 36 منظمة حكومية وغير حكومية، بما في ذلك الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

وتود البعثة الإعراب عن امتنانها وشكرها للقبول والتعاون اللذان وجدتهما لدى الناخبين والمسؤولين عن المسار الانتخابي وقادة الأحزاب السياسية وملاحظي الانتخابات المحليين والناشطين داخل المجتمع المدني والمسؤولين في الحكومة الانتقالية.

ونود التذكير هنا بأنه تم اعتماد المعهد الوطني الديمقراطي رسميا للقيام بمهمة دولية لملاحظة الانتخابات من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وتصدر البعثة إعلانها حول مسار

الانتخابات بهدف المساهمة في إعطاء مزيد من الدفع والمساندة للمؤسسات الديمقراطية بالبلاد التونسية.

للحصول على مزيد من المعلومات حول المعهد الديمقراطي الوطني، يُرجى الاتصال بـــ:

كاثي جاست في واشنطن العاصمة kgest@ndi.org +12027285535

نيكول روسال: nrowsell@ndi.org 30 35 22 23 216 + تونس- الجمهورية التونسية.